: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i40.459

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"الاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والمؤشرات"

Political Stability: A Study of the Concept and Indicators

Mohammed Hilal Al-Ghazi [a]
Assistant Professor Hind Mohammed Abdul-Jabbar [b]
College of Political Science - Tikrit University [ab]

محمد هلال الغزي* [a]
أ.م.د هند محمد عبد الجبار [b]
كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت [ab]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 30 Jun.2025
-Received in revised form 10 Jul.2025
-- Accepted 23 Aug. 2025
- Final Proofreading 18 Aug. 2025
- Available online:30. Sep. 2025

Keywords:
- political Stability
- political System
- political Violence
- Authority
- Governmental Stability

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The concept of political stability does not differ from many other concepts in the humanities and political sciences, as it is characterized by ambiguity and complexity and lacks a comprehensive and universally accepted definition. It is a normative concept, meaning that the factors leading to the stability of one political system may, at the same time, cause instability in another. This concept represents an aspiration pursued by all nations and peoples, as it is regarded as a noble goal whose achievement brings about several key elements such as reconstruction, investment, development, progress, and growth.

Political stability cannot exist without a set of supporting factors and indicators, beginning with the orderly transfer of power, the establishment of legitimacy, and the ability to safeguard sovereignty, and culminating in the successful implementation of economic policies that promote individual welfare. Therefore, the stability of the political system is inherently linked to the stability and well-being of its citizens.

.

* **Corresponding Author**: Mohammed Hilal Al-Ghazi ,**EMail**: mh230030ppo@st.tu.edu.iq ,**Tel**:XXX, **Affiliation**: College of Political Science – Tikrit University.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 30 حزيران 2025
-الاستلام بعد التنقيح 10 تموز2025
- التدقيق اللغوي 18 أب 2025
- القبول: 23 أب 2025
- النشر المباشر: 30 أيلول 2025

الكلمات المفتاحية :
- الاستقرار السياسي
- النظام السياسي
- العنف السياسي
- السلطة
- الاستقرار الحكومي

الخلاصة: لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن العديد من المفاهيم في العلوم الإنسانية والسياسية، اذ يتميز بالغموض والتعقيد، ويفتقر الى تعريف شامل متفق عليه، اذ انه مفهوم معياري، فالعوامل التي تؤدي الى استقرار نظام سياسي ما قد تؤدي في الوقت نفسه الى عدم استقرار نظام اخر، اذ يعد هذا المفهوم مطلب تسعى الية الأمم والشعوب كافة، لأنه يعد هدفا ساميا وعند تحقيقه يتحقق معه مجموعة عناصر مثل الاعمار، والاستثمار والتطور، والتنمية، والنهوض، اذ لا يمكن ان يتوفر استقرار سياسي مالم تتوفر مجموعة من العوامل والمؤشرات التي تدعمه، والتي تبدء من عملية انتقال السلطة وكسبها للشرعية وكيفية قدرتها على حماية سيادتها وتنتهي بنجاحها في وضع سياسات اقتصادية التي تعزز رفاهية الافراد ، وبالتالي فأن استقرار النظام السياسي مرتبط في استقرار أفراده.

المقدمة:

يعبر مفهوم الاستقرار السياسي عن مدى الاستقرار الداخلي في دولة معينة، وهو ضرورة من الضروريات التي يحتاجها أي نظام سياسي سواء كان متقدما أو ناميا، ديمقراطيا او غير ديمقراطي، فهو يشكل في جميع أبعاده السياسية والاقتصادية أحد اهم الأهداف التي تسعى اليها جميع الدول، لما يحققه من انعكاسات إيجابية على جميع نواحي الحياة في ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهو مطلب أساسي، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب جهود مشتركة من الحكومات والمواطنين والمجتمع الدولي الى تحقيق الاستقرار، فلا يمكن تصور وجود مجتمع موحد اجتماعيا ومتفاعل مع نظامه السياسي من دون استقرار، ولا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الغطرسة والقمع او تجاهل احتياجات الافراد وتطلعاتهم، اذ يتمثل الاستقرار السياسي في قدرة النظم السياسية على اشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين وفرض إرادة الدولة، وعلى التعامل بنجاح مع الازمات والتحديات التي تواجهه، وكيفية إدارة الصراع داخل المجتمع، هنالك مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها مقياس مدى نسبة الاستقرار السياسي في أي مجتمع ما، وهي في طبيعة الحال متغيرة، والتي منها

الاستقرار الحكومي، ودعم المشاركة السياسية ، غياب العنف والإرهاب، شرعية النظام السياسي، سيادة القانون، ومدى احترام الحكومات لحقوق الانسان وحرية التعبير عن الراي .

أولا/ أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معرفة مفهوم الاستقرار السياسي، ومعرفة اهم مؤشراته، لأنه أصبح مطلبا جماعيا، فمهما كان شكل النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم هو يسعى الى ان يكون حكمه مستقرا لكي يستطيع الاستمرارية.

ثانيا/ إشكالية البحث: يهدف هذا البحث الى محاولة كشف الغموض الذي يصاحب الاستقرار السياسي من خلال الإحاطة بأغلب مؤشراته وأبرز العوامل التي تؤثر فيه. وبناء على ما تقدم ستطرح الإشكالية التالية: ما هو الاستقرار السياسي؟ وكيف يتم تحققه في الدولة؟

ومن خلال التساؤل اعلى تطرح مجموعة من التساؤلات يحاول البحث الإجابة عنها والتي تتمثل في:

- ما المقصود بالاستقرار السياسي؟
- ماهي العوامل التي تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي؟
- ماهي اهم مؤشرات الاستقرار السياسي؟

ثالثا/ فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستقرار السياسي عامل مهم من عوامل استمرار وديمومه أي نظام سياسي في أي دولة في العالم والذي تسعى اليه جميع الأنظمة السياسية، وعلى هذا الأساس فكلما استطاع النظام السياسي ان يحقق الرضا والقبول الشعبي وان يعزز المشاركة السياسية، كلما زاد الاستقرار في البلاد والعكس صحيح.

رابعا/ مناهج البحث: استخدم في هذا البحث منهج تحليل النظم، حيث سيتم توظيف هذا المنهج لتحليل علاقة الاستقرار السياسي بالنظام السياسي باعتبار النظام السياسي هو المعنى الأهم في عملية الاستقرار السياسي.

خامسا/ هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين **الأول** حمل عنوان: مفهوم واقسام الاستقرار السياسي، وجاء التركيز فيه على الجانب المفاهيمي للاستقرار السياسي ومعرفة أقسامه، والمبحث **الثاني:** يركز على العوامل التي تساعد على درجة الاستقرار السياسي واهم مؤشراته.

المبحث الأول: مفهوم واقسام الاستقرار السياسي.

ان وجود حالة من التوازن والهدوء في أي نظام سياسي هذا يشير الى وجود استقرار يتمتع به النظام، وأيضا غياب للعنف والصراعات وتوزيع عادل للثروة والحفاظ على حقوق الانسان وحرياته، لذا سنتناول في هذا المبحث ماهية الاستقرار السياسي، لأهمية بيان هذا المفهوم يجب التعرف أولاً على مفهوم الاستقرار، ثم نستعرض صفته السياسية، ثم معرفة أقسامه.

أولا: مفهوم الاستقرار لغة واصطلاح

معنى الاستقرار في اللغة العربية يشير إلى الثبات والسكون فعندما يُقال "استقر الرجل"، فهذا يعني أنه أقام في مكان معين، مما يدل على أنه ثبت وسكن في موقعه، والكلمة مشتقة من الفعل "استقر" الذي يعني "يستقر" واستقرارا"(قر)[1] ، وقد ورد الاستقرار في القران الكريم في أكثر من موضع، من ذلك قوله تعالى(جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ القرار)[2]،وقوله تعالى (قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖوَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)[3] ، أي بمعنى محل الإقامة والمنزل والاستقرار، وبهذا المعنى فهي متفقة مع ما جاء في معاجم اللغة العربية، ولا تختلف عن المعنى الذي يشير الى الثبوت والسكون في المكان.

اما اصطلاحا فهناك من يرى ان استقرار النظام السياسي هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه والأبعاد لذلك، لا يوجد تعريف واضح ومحدد في الأدبيات المتخصصة، اذ يركز المختصون عند تقييم الاستقرار السياسي، على عدد من العوامل، مثل التداول السلمي للسلطة، سيادة القانون، انخفاض مستوى الفساد، المؤسسات المستقرة، وجود الشرعية، الثقافة السياسية، بيئة ريادة الأعمال الفعالة، غياب العنف، التنمية، وغيرها [4]، تتجلى

---

[1] – دار المشرق، **المنجد الابجدي**، ط5, (بيروت: دار المشرق ,1986)، ص70.

[2] –القران الكريم، سورة إبراهيم، الآية 29.

[3] –القران الكريم، سورة البقرة، الآية 36.

[4] -ARUSYAK ALEKSANYAN, **political stability of newly independent countries under conditions of modernization,: Armenia, Georgia, Azerbaijan**, Russia, Belarus, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Ukraine, Moldova,(YEREVAN: Yerevan state university press,2018),p16.

أهمية مفهوم الاستقرار السياسي كونه مطلباً جماعيًا، إذ أن نوع النظام السياسي القائم في أي دولة سواء كان ديمقراطيًا أو ديكتاتوريًا، فهو يسعى دائمًا إلى تحقيق الاستقرار كهدف أساسي لضمان استمراريته وبقائه[1].

وبذلك يرى البعض، أنه يمكن تصنيف الاستقرار السياسي الى ثلاث اتجاهات رئيسية، يرتبط الاتجاه الأول بعدم حدوث تغييرات جذرية في النظام السياسي، بينما يركز الاتجاه الثاني على غياب التغييرات المتكررة في الحكومة، اما الثالث، فيعني عدم وجود العنف بجميع أشكاله[2] ، يتفاوت فهم الاستقرار السياسي باختلاف نظرت المدارس الفكرية له، حيث تركز المدرسة السلوكية على غياب العنف السياسي، بينما تركز المدرستان النظامية والبنائية الوظيفية على بقاء النظام من خلال قدرة المؤسسات على التكيف مع التغييرات[3] .

اذ يشير الاستقرار السياسي الى قدرة النظام السياسي على ان يحافظ على ذاته عبر الزمن [4]، ويعرف **ريتشارد هيجوت** الاستقرار السياسي " بأنه قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى "[5]، اما **نيفين مسعد أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة فقد** عرفت الاستقرار السياسي "بأنه ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية، اذ تشير هذه الظاهرة الى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته الرسمية لغرض احتواء ما قد يحدث من صراعات بدون استخدام العنف السياسي ألا في أضيق نطاق دعما

---

[1] –مثنى فائق العبيدي، "ثلاثة سيناريوهات مستقبلية: والاستقرار السياسي لم يتحقق منذ 1921"، العدد 124(جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2017)، متاح على :
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4273:1921&catid=3355&Itemid=172 تاريخ الاطلاع 9 كانون الثاني 2025.

[2] –رمزي ردايدة ، "أثر مستوى الاستقرار السياسي على التنمية المستدامة: دراسة حالة دول ثورات الربيع العربي (2018–2006)"، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية**– سلسلة العلوم الإنسانية، العدد2(الاردن: 2022)، ص3.

[3] –مصدر سبق ذكره ، ص3.

[4] –ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، (عمان: دار مجدلاوي ,2004)، ص126.

[5] – ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ،2001)، ص225.

لشرعيته وفعاليته"[1]. بينما يرى حسن **موسى الصفار** ان الاستقرار السياسي " هو نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة والأطراف التابعة الها، وخلاف ذلك حالة الاضـــطراب، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها، فيقع بينها العداء والنزاع وحرب "[2]، لكن هناك من يرى إن الاستقرار السياسي لا يعني بالضرورة غياب العنف السياسي، حيث إن اللجوء إلى العنف يعكس فشل النظام في استخدام وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها، كما أنه لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بتدرجه، بل يتعلق بمضمون هذا التغيير واتجاهه، فبعض التغييرات تهدف إلى تعزيز شـرعية النظام وفعاليته، حتى وإن صـاحبها عنف سـياسـي [3]،إن استقرار أي كيان سياسي يعتمد على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى إضفاء الطابع المؤسسي، قد يكون مستوى إضفاء الطابع المؤسسي في مجتمع يتمتع بمشاركة سياسية منخفضة أقل تطورًا مقارنة بمجتمع يتمتع بمشـاركة سـياسـية أعلى، ومع ذلك، فإن المجتمع الذي يشـهد انخفاضًـا في كل من المشاركة السياسية وإضفاء الطابع المؤسسي قد يكون أكثر استقرارًا من مجتمع يتمتع بمستويات أعلى من كلا العنصـرين[4] ،ومن هنا نرى ان المقصـود بالاسـتقرار السـياسـي، هو عبارة عن حاله من السلم والهدوء التي تسـود الدولة ونظامها السـياسـي ، وقدرت أجهزته ومؤسـسـاته على التعامل مع التحديات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهه بحكمة وبعيدا عن العنف والاذى.

ثانيا: اقسام الاستقرار السياسي: إن اتساع مفهوم الاستقرار السياسي يجعل من الصعب تحديده ضمن إطار شامل وعليه، يمكن تقسيم الاستقرار السياسي الى بعدين هما[5] :

---

[1] – وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003**(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص27.

[2] –حسن موسى الصفار، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ،2005)، ص15.

[3] –حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص75.

[4] –صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، ترجمة: حسام نايل، (بيروت: دار التنور للطباعة والنشر،2016)، ص105.

[5] –وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص28.

1- **الاستقرار السياسي الداخلي:** يقصد به إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، أي يرتبط بإمكانية الدولة على الاستجابة لمصادر لتوتر والضغط في البيئة الداخلية وتطويرها لخدمة المصالح القومية، وأبرز مؤشرات الاستقرار السياسي الداخلي، الاغتيالات السياسية، الثورات، المظاهرات، اعمال الاضطرابات، العنف المحلي، الازمات الحكومية داخل المؤسسات.

2- **الاستقرار السياسي الخارجي:** يعني به قدرة الدولة على حماية مصالحها العليا وادارتها بعيدا عن التدخلات الخارجية والتي غالبا ما تساهم في عملية عدم الاستقرار السياسي[1] . مما لا شك فيه فقد يكون التدخل الخارجي عامل في عدم وجود استقرار، وسبب ذلك هو تأثير المباشر على صانع القرار السياسي وعلى جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. **ومما سبق يمكن القول،** ان جميع النظم السياسية تطمح بالاستقرار السياسي الذي يضمن لها الاستمرارية الى مدة زمنية أطول، لذا يحتم عليها ان تترجم طموحها على الواقع من خلال رسم سياسات تستطيع من خلالها، ان تكسب الرضى والقبول الشعبي، وان توفر المتطلبات الأساسية للمجتمع، وتعزز قدرتها على مواجهة التحديات والأزمات على المستوى الداخلي او الخارجي للبلاد، والابتعاد عن استعمال العنف السياسي في جميع أشكاله، لان ينتج عدم استقرار سياسي وبالتالي، يسارع من سقوطها وفناؤها، وهذا مالم ترغب به السلطة.

[1] –دعاء مثنى احمد، " النخب السياسية وأثرها في استقرار النظام السياسي العراقي بعد عام 2005"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2020)، ص31.

المبحث الثاني: عوامل ومؤشرات الاستقرار السياسي

ان الاستقرار السياسي هو ظاهرة سياسية لها مجموعة من العوامل والمؤشرات متعددة ومتداخله ترتبط بالتدابير التي تتبعها الدولة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، اذ تختلف هذه الظاهرة بحسب الأنظمة، والازمنة، وبحسب السياسات المتبعة في تحقيقها، وبذلك فان العوامل ومؤشرات الاستقرار السياسي هي الأخرى متغيرة ومختلفة.

أولا: العوامل المؤثرة في درجة الاستقرار السياسي

الشكل رقم (1)

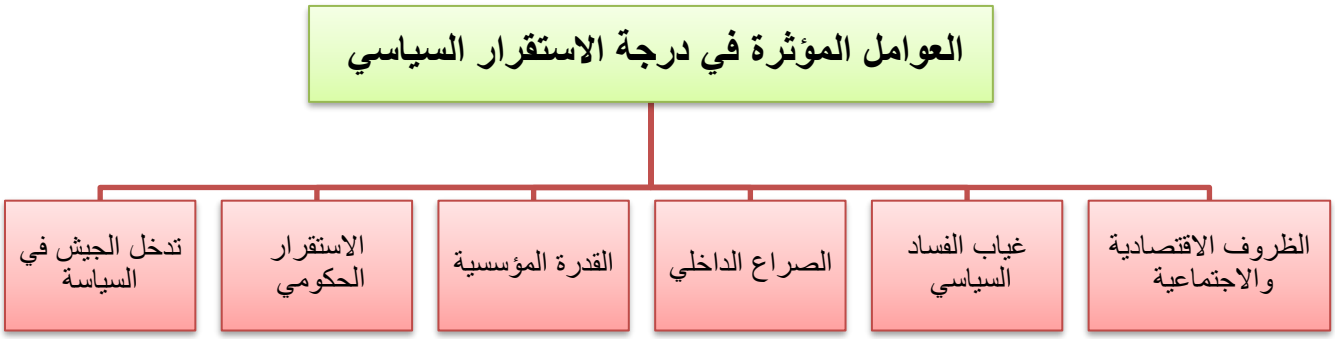

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: **سهيلة هادي،" الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقق"**، دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3(الجزائر:2018)، ص134.

هناك مجموعة من العوامل ترتبط باستقرار أي دولة والتي تعتبر مجموعة شروط ومحددات للوصول الى الاستقرار وعلى النحو الاتي[1]:

1- الظروف الاقتصادية والاجتماعية: يتألف هذا العامل من ثلاث مكونات رئيسية، وهي البطالة، الفقر، وثقة المستهلك. فكلما زادت هذه الضغوط، زاد شعور أفراد المجتمع بعدم الرضا[2] .

---

[1] – سهيلة هادي،" الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقق"، **دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 3(الجزائر:2018)، ص134.

[2] –عبد الرؤف احمد الحنفي، " الاستقرار السياسي والأمني واثره على الاستقرار الاقتصادي"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، العدد 40،(دمنهور: 2023)، ص33.

2- غياب الفساد السياسي : يتمثل الفساد السياسي في دكتاتورية النظام الحاكم واستبداده وأبديته، من خلال استحواذه على السلطة واستبعاد بقية التيارات السياسية، كما يتضح في تشكيل دولة تشبه العصابات، حيث تتسم بالسرية والنوايا الخبيثة، وتعمل على استنزاف موارد المجتمع لصالح قلة من الأفراد، مع الاعتماد على الكذب والخداع، يظهر ذلك أيضًا في تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الجماهير، يتم اختيار القيادات بشكل انتقائي، حيث يتم استبعاد أي عناصر غير موالية، بغض النظر عن كفاءتها وقدراتها، يصبح الولاء الحزبي أو الأيديولوجي الضيق هو المعيار الوحيد للتقرب من قمة السلطة، مما يؤدي إلى تآكل النخبة السياسية مع مرور الوقت، حيث تُستبعد العناصر الموضوعية والكفؤة ذات الآراء المستقلة، بينما تتزايد العناصر الفاسدة التي تبحث عن التوافق والانسجام لتغطية عيوبها[1].

3-الصراع الداخلي: ان الصراع الداخلي هو الصراع الذي يحدث داخل الدولة، بين أطراف محلية أو بين حكومة محلية وأطراف محلية أخرى، وليس بين دول يمكن أن تتنوع أشكال الصراعات الأهلية، حيث قد تتجلى في صراعات عرقية أو إثنية أو طائفية أو أيديولوجية، كما يمكن أن تكون هذه الصراعات مسلحة أو غير مسلحة[2]. ويشمل الصراع الداخلي صور عدة مثل خطر الإرهاب، الانقلابات على الحكم، العنف السياسي، والاضطرابات المدنية. إن تزايد هذه المظاهر داخل الدولة يشير إلى عدم استقرارها السياسي، بينما كلما انخفضت هذه المظاهر إلى أدنى حد، كانت الدولة أكثر استقراراً من الناحية السياسية[3] .

4- القدرة المؤسسية: يعتمد النظام السياسي بشكل كبير على القدرة المؤسسية، التي تعكس كفاءة سياسته العامة، فمؤسسات الدولة، بما في ذلك الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، هي المسؤولة عن صياغة القوانين والقواعد وتنفيذها، كما أنها تساهم في توفير الأمن والاستقرار للمجتمع، وهذا بدوره يؤثر على استقرار النظام السياسي، لذا، تمثل القدرة ضرورة توافر مهارات معينة للنظام السياسي، مثل القدرة على إزالة

---

[1] -محمد المهدي، علم النفس السياسي: **رؤية مصرية عربية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007)، ص206.

[2] -احمد عبد القادر احمد يحيى، "محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، العدد16، (الإسكندرية: 2023)، ص484.

[3] - عبد الرؤف احمد الحنفي، " مصدر سبق ذكره ، ص134.

الانقسـامات ومعالجة التوترات الاجتماعية، والتلبية مطالب الشـعبية المتعلقة بالمشـاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة بالمساواة[1].

بالإضـافة إلى ذلك يجب عدم تجاهل التجانس السـياسـي المؤسـسـي، أي إن البناء المؤسـسـي في أي نظام سـياسـي يعكس الثقافة السـياسـية التي يؤمن بها هذا النظام، فالنظم الديمقراطية تتميز بالتوافق بين الثقافة السـياسـية والمؤسـسـات السـياسـية، حيث تعبر المؤسـسـات عن تلك الثقافة، في حال غياب هذا التوافق بين الثقافة السياسية والهياكل السياسية، فإن النظام السياسي يصبح عرضة للخطر ومهدداً بالانهيار، لذا، يُعتبر التوافق بين الثقافة السياسية والهياكل السياسية شرطاً أساسياً لاستقرار أي نظام سياسي[2]. أي هناك عملية انسـجام وتوافق بين القيم والمعتقدات السـياسـية للمجتمع والهياكل والأنظمة المؤسـسـية التي تنظم الحياة السياسية.

5- **الاسـتقرار الحكومي:** يعني به قدرة الحكومة على الاسـتمرار في السـلطة وتنفيذ البرامج التي تعهدت بها، ويتألف هذا العنصر من ثلاث مكونات فرعية: وحدة الحكومة، القوة التشريعية، والدعم الشعبي[3] .

6- تدخل الجيش في السياسية: ان النظام السياسي يجب أن يكون مدني، مما يعني أن السلطة العسكرية لا ينبغي أن تتدخل في الشؤون السياسية، بل يجب أن تكون خاضـعة للسلطة المدنية التي يختارها الشـعب [4]. اذ تلعب المؤسسة العسكرية دورًا مهمًا في الحياة السياسية خصوصا في دول العالم الثالث، حيث تُعتبر من العوامل الرئيسـية التي سـاهمت في تشـكيل النخبة السـياسـية الحاكمة، كما أنها تُعد من القوى المؤثرة في الأنظمة السياسية السائدة، في العديد من هذه الدول، يكون الجيش هو صـاحب القرار في المواقف الحاسمة،

---

[1] -زيد عدنان محسن العكيلي، امير مالك مليوخ، "مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام 2005 أنموذجا)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 48-49(بغداد: 2017)، ص227.

[2] -هبة علي حسين،" **دولة العراق: مقومات البناء وتحدياته بعد عام 2003**"، في: مثنى فائق مرعي، رؤى خليل سعيد، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية،(بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية، 2021)، ص18.

[3] - عبد الرؤف احمد الحنفي، مصدر سبق ذكره، ص134.

[4] -سعد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج1، ط12، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص82.

وغالبًا ما تُستخدمه القوى المختلفة للإطاحة بالأنظمة أو للضغط عليها وفي بعض الأحيان، تُضطر هذه القوى إلى تحييد الجيش لضمان تحقيق أهدافها[1] .

ثانيا: مؤشرات الاستقرار السياسي الشكل رقم (2)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: محمد الصالح بوعافية، " الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد15(الجزائر: 2016)، ص319

[1]– حسين عبد فياض عامر،" ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، العدد 27(بغداد: 2014)، ص572.

ان السؤال الذي يطرح نفسه عند تناول هذه القضية هو كيفية قياس الاستقرار السياسي؟ هناك مجموعة من العوامل والمعايير التي تستخدم لقياس مدى الاستقرار السياسي في دولة ما، والجدير بالذكر، هناك اختلاف بين الباحثين حول تحديد مؤشـــرات الاســـتقرار الســـياســـي، وفيما يلي عرض لهما، والتي تدعمها معظم الدراسات، وهذه المؤشرات هي[1] :

1- **نمط انتقال السلطة:** تعد عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي دليلا حقيقيا على ظاهرة الاستقرار الســياســي، حيث تعكس مدى قوة وثبات هذا النظام في ظل التغييرات التي قد تطرأ على شــخص الحاكم او على التنظيمات السياسية، او كليهما معا[2] . والمقصـود بعملية انتقال السلطة هو أسلوب أو طريقة تُستخدم لملء الفراغ في السلطة العليا، أو لتغيير وتعيين الحكام في قمة الهرم السـياسـي، يُعتبر هذا الأسلوب وسيلة لتداول السلطة، وينبغي أن يتميز بقدر من الاستمرارية والتكرار في التطبيق الفعلي في سياقات متنوعة وتحت ظروف مختلفة[3] . ومن المؤكد بان أذا كانت عملية انتقال السلطة دستورية وسلمية، هذا يعد مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي وعلى العكس.

2- **شرعية النظام السياسي:** لكي يكون النظام السياسي شرعياً، يجب أن يمر بعدة مراحل وإجراءات تبرر وجوده وتؤكد أنه يعكس اختيارات الشـعب[4] ، وان رضـا المحكومين بالسـلطة الحاكمة هو الذي يسـبغ عليها صفة المشروعية ويجعلها سلطة قانونية وشرعية[5] ، وبمعنى اخر ان النظام السياسي يحصل على شرعيته من قبل الافراد في حال استطاع ان يحصـل على الرضـى والقبول الشـعبيين وبالتالي يسـتطيع النظام كسـب ولائهم وخضوعهم له، وهذا ما يصب في الاستقرار السياسي في البلاد.

---

[1] –محمد الصالح بوعافية، " الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد15(الجزائر: 2016)، ص319.

[2] – المصدر نفسه، ص319.

[3] –صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب** (النمط الوراثي– النمط الانقلابي –أنماط أخرى "1950–1985")، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992)، ص91.

[4] –رفيق حبيب، **تفكيك الديموقراطية**، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص13.

[5] – سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشروالتوزيع،1998)، ص38.

3- **الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية:** تعتبر المشاركة السياسية من أبرز مؤشرات استقرار النظام السياسي، اذ تتيح للأفراد فرصة التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم بشأن القضايا الوطنية، بالإضافة الى اختيار من يمثلهم في المجالس التشريعية او المحلية، ومن خلال هذه المشاركة يمكن قياس مدى رضا المجتمع عن أداء النظام السياسي، مما يجعلها وسيلة لمعرفة مستوى الاستقرار داخل المجتمع[1] .

4- **قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:** يعد استخدام القوة المادية، حقً شرعي، محصورًا بالدولة، يهدف هذا الحق داخليًا إلى تطبيق القوانين والحفاظ على الأمن من خلال قوات الشرطة، وخارجيًا إلى حماية إقليم الدولة وسكانها بواسطة القوات المسلحة، وبالتالي، لا يُسمح للجماعات المختلفة في المجتمع بممارسة هذا الحق الشرعي الذي يخص الدولة، كما يُمنع الأفراد من حمل السلاح دون الحصول على ترخيص من الدولة[2] ، تعتبر قوة النظام السياسي وقدرته على حماية مواطنية وسيادة الدولة من المؤشرات الهامة على الاستقرار السياسي، فالنظام السياسي يتحمل مسؤولية حماية المواطنين والدفاع عن الحدود السياسية للدولة ضد أي اعتداء خارجي[3]، اذ يجب ان تتمتع الدولة بالسيادة الكاملة، وان تكون لها الكلمة العليا لا يعلوها سلطة او هيئة أخرى، فهي تسمو على جميع السلطات وهي منبع لها[4].

5- **مؤشر فاعلية الحكومة: يشير** مؤشر فاعلية الحكومة إلى قدرة الأجهزة والمؤسسات والهيئات على استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المحددة والوصول إلى النتائج المرجوةK[5] أي يعكس قدرة مؤسسات الحكومة في تنفيذ مهامها بشكل صحيح، وتوظيفها بشفافية تخدم جميع المواطنين والصالح العام وتسهم في الاستقرار السياسي.

---

[1] -حسن فتحي عبد المولى، " الاستقرار السياسي: المفهوم – الأنماط- المؤشرات"، **مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية**، العدد4(الجيزة: 2023)، ص1441.

[2] - حسن سيد سليمان، **المدخل للعلوم السياسية**، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2018)، ص44.

[3] -سعد محمد حسن،" تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014م"، **مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث**، العدد7، (قطاع غزة:2023)، ص649.

[4] - نعمان احمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط7(عمان: دار الثقافة، 2011)، ص33.

[5] -وسن هادي فيحان، يوسف علي الاسدي، " تحليل مؤشرات الاستقرار السياسية والاقتصادية في العراق وفق معايير المؤسسات الدولية العالمية للمدة (2020-2003)"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد70(البصرة :2023)، ص6.

6- **سمو الدستور وسيادة القانون:** يقصد به أعلوية القواعد الدستورية وسيادتها على سائر القواعد القانونية الأخرى في الدولة[1] ، أي بمعنى أن القواعد الدستورية تتفوق وتتمتع بالسيادة، فيجب ان يكون هناك احترام للدستور من قبل النظام السياسي، فلا قيمة للدستور مالم تحترمه السلطة، ان سمو الدستور وتطبيقه وعدم تجاهله يكون عامل ومؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي.

في حين يعتبر القانون عنصراً أساسياً في تنظيم الدولة، حيث يُعد الدستور هو القانون الرئيسي الذي تستند إليه جميع القوانين الأخرى التي تنظم حياة المواطنين، في المقابل، تلعب درجة الوعي والثقافة والأعراف والتقاليد دورا كبيرا في فهم وتطبيق المبادئ القانونية مما ينعكس على الاستقرار السياسي [2]. اذ يشير مؤشر سيادة القانون إلى كفاءة وفاعلية النظم القانونية والقضائية وثقة المتعاملين بها، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ العقود، وحماية الحقوق، ودور الشرطة والمحاكم، كما يتناول مستوى الجريمة والعنف، يتطلب حكم القانون توفير حماية متساوية لحقوق الإنسان ولجميع الأفراد، وفرض العقوبات وفقاً للقوانين، مع ضمان معاملة الجميع بشكل عادل ومتساوي وخضوعهم للقانون[3] . اذ يعتبر فرض القانون من أبرز مهام الدولة توفير مجتمع منظم يضبط سلوك أفراده، ويعمل على وضع وتحقيق القيم والأخلاقيات اللازمة لتحقيق الانضباط الاجتماعي، وهو أمر أساسي للرقي، ويتم ذلك من خلال إنشاء أجهزة فعالة لإنفاذ العدالة وتطبيقها[4].

7- **الثبات في المناصب القيادات السياسية:** تعتبر محدودية التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية، مؤشر مهم من مؤشرات الاستقرار السياسي والمقصود بالقيادات السياسية هنا هم القادة الماسكين لهرم

---

[1] -علي يوسف الشكري، **مبادئ القانون الدستوري**، (بابل: مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2011)، ص315.

[2] - حسن سيد سليمان، **المدخل للعلوم السياسية**، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2018)، ص44.

[3] -وسن هادي فيحان، يوسف علي الاسدي " تحليل مؤشرات الاستقرار السياسية والاقتصادية في العراق وفق معايير المؤسسات الدولية العالمية للمدة (2003-2020)"، مصدر سبق ذكره، ص6.

[4] -عبير بسيوني رضوان، **أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،2012)، ص52.

السلطة التنفيذية، اذ يتوجب بقاء هؤلاء لفترة زمنية مناسبة مقترنه برضا الشعب وهذا لا يعني الاستمرار في المنصب مدى الحياة [1].

8- **غياب العنف السياسي واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمرد والثورات:** يعد اختفاء العنف السياسي من اهم المؤشرات الداعمة للاستقرار السياسي، اذ يعتبر العنف هو أحد المظاهر الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي[2]. اذ يعرف المعجم السياسي العنف على انه " استعمال القوة الجسدية المؤذية ضد الأشخاص او الملكيات، او هو استخدام القوة استخداما غير مشروع او غير مطابق للقانون"[3]. يتفق معظم الباحثين في ظاهرة العنف السياسي على أن العنف يُعتبر سياسيًا عندما تكون دوافعه أو أهدافه ذات طابع سياسي، لذا، يُعرف العديد من الدارسين العنف السياسي بأنه "استخدام القوة المادية أو التهديد بها من أجل تحقيق أهداف سياسية"[4]. يشير غياب العنف السياسي الى وضع الذي تخلو فيه المجتمعات من الأفعال العدائية المرتبطة بأهداف سياسية، اذ يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات على الاستقرار السياسي، حيث يساهم في خلق بيئة امنة ومستقرة.

9- **الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الفرعية.** يقصد بالمواطنة هو تساوي جميع المواطنين أمام القانون وقيامهم بواجباتهم تجاه المجتمع، يجب ألا يكون هناك تمييز بين المواطنين بناءً على المهنة أو الدين أو المنطقة أو المال أو المعتقد[5]. تُظهر المجتمعات التي تفتقر إلى ظاهرة التعدد والتنوع، سواء كان ذلك على الصعيد العرقي أو الديني أو الإقليمي، ميلاً أكبر نحو الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي وهذا يتناقض مع ما تشهده مجتمعات أخرى من صراعات قومية ودينية، والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى نشوء

---

[1] –سهيلة هادي، مصدر سبق ذكره ، ص132.

[2] –مرعي عمر مسعود باني "العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،** العدد4(الإسماعيلية: 2017)، ص412.

[3] –وضاح زيتون، **المعجم السياسي،**(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2010)، ص254.

[4] –حيدر مثنى المعتصم، **العنف السياسي تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف،** (القاهرة: العربي للنشر، 2019)، ص44.

[5] –صفد عبد العزيز حمادي علاوي، **المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية الحديثة دراسة مقارنة،** (الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، 2019)، ص38.

حركات انفصـالية وحروب أهلية، مما يُعتبر مؤشـراً على عدم الاسـتقرار بسـبب تعدد الولاءات الوطنية، ومع ذلك، فإن المشكلة لا تكمن في التعددية أو التنوع بحد ذاتهما، بل في كيفية التعامل مع هذه التعددية [1].

10- **الاستقرار البرلماني:** يمثل البرلمان إرادة الشعب، وبهذا فأنه يستمد شرعيته من الشعب، لذا لا يحق للسلطة التنفيذية او رئيس الدولة حل البرلمان، فاستقرار البرلمان وثبات أعضائه يعدان من المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي[2].

11- **نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي:** يعد الاستقرار الاقتصادي مؤشر مهم من مؤشرات الاستقرار السياسي في جميع الدول، اذ تسهم نجاح السياسات الاقتصادية في رفع المستوى المعيشي للأفراد ومعدل رفاهيتهم، وهذا يؤدي الى خلق اطمئنانيه ورضى شعبي للنظام السياسي وسياساته الحكومية، فيصبح من الداعمين للنظام ومؤشر من مؤشرات استقراره[3].

12- **قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:** يمكن تلخيص أسـباب الهجرة الداخلية والخارجية في سـببين رئيسيين: الوضع الأمني والاقتصادي. كلا هذين السببين لهما تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي، فعندما تنخفض نسبة تدفق الهجرة، سواء الداخلية أو الخارجية، يصبح ذلك مؤشراً مهماً على الاستقرار السياسي[4].

---

[1] –محمد الصالح بوعافية،" الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد15(الجزائر: 2016)، ص321.

[2] –مرعي عمر مسعود باني، مصدر سبق ذكره ، ص412.

[3] –وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص34.

[4] – المصدر نفسه، ص35.

الخاتمة:

و تأسيساً على كل ما سبق ذكره ، ان الاستقرار السياسي هو احد الظواهر السياسية التي تتمتع بدرجة من نسبية في المعنى والتطبيق، فلا يوجد نظام سياسي يتمتع بالاستقرار الكامل، وهذا ما يجعل من الاستقرار هدف تسعى اليه جميع السلطات السياسية، اذ يوفر للحكومات بيئة مناسبة لاستمرار عملها، وتطبيق قوانينها، والحفاظ على شعبها ومواردها، لا يوجد نظام سياسي لا يسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي، ورغم تنوع آراء الباحثين والمدارس الفكرية حول تعريف الاستقرار السياسي، إلا أنه يتضمن عدم استخدام العنف المفرط تجاه المواطنين، بالإضافة إلى ضرورة تعاون المواطنين مع الحكومات من خلال قنوات التواصل لتحقيق مجتمع يتمتع بقبول ورضا طوعي من النخبة الحاكمة، كما يجب أن تسعى النخبة إلى الاستماع لمطالب الشعب وتنفيذها، مما يسهم في تحقيق الاستقرار ، سنشهد مجتمعاً ودولة تتمتع باستقرار سياسي، مما ينعكس إيجاباً على جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. اذ توصل البحث الى النتائج التالية:

1- إن مفهوم الاستقرار السياسي مفهوم معقد ومتعدد الأوجه والأبعاد، لذا لا يوجد تعريف واضح ومحدد له في الأدبيات المتخصصة.

2- إن استقرار أي نظام سياسي يعتمد على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى إضفاء الطابع المؤسسي.

3- إن جميع الأنظمة السياسية تطمح للاستقرار السياسي الذي يضمن لها الاستمرارية لمدة زمنية أطول، لذا يجب عليها ترجمة طموحها إلى الواقع من خلال رسم سياسات اقتصادية واجتماعية توفر حياة كريمة يطمح لها الأفراد.

4- قد يتأثر الاستقرار السياسي بمجموعة من العوامل والمؤشرات التي تساهم وتؤثر في درجة الاستقرار، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر.

5- يرتبط استقرار النظم السياسية باستقرار أفرادها، فلا يمكن أن تحافظ هذه الأنظمة على استقرارها ما لم يكن هناك استقرار اجتماعي، والابتعاد عن سياسات الإقصاء والتهميش، أو أي سياسات أخرى من شأنها أن تخلق فجوة بين الفرد والسلطة.

Conclusion:

Based on all the points discussed above, political stability is one of the political phenomena characterized by a degree of relativity in both meaning and application. No political system enjoys absolute stability, which makes stability a goal pursued by all political authorities. Stability provides governments with a suitable environment to ensure the continuity of their work, the implementation of their laws, and the preservation of their people and resources. There is no political system that does not seek to achieve political stability.

Despite the diversity of scholars' opinions and theoretical schools concerning the definition of political stability, it generally involves the absence of excessive violence against citizens, as well as the necessity of citizens' cooperation with governments through channels of communication to create a society characterized by voluntary acceptance and consent toward the ruling elite. Furthermore, the ruling elite must listen to and address the demands of the people, which contributes to the achievement of stability. When these elements are realized, society and the state will enjoy political stability, which will positively reflect on all social, economic, and political aspects.

The research reached the following conclusions:

1. The concept of political stability is complex and multidimensional; therefore, there is no clear or universally agreed-upon definition in the specialized literature.
2. The stability of any political system depends on the relationship between the level of political participation and the degree of institutionalization.
3. All political systems aspire to achieve political stability that ensures their longevity; thus, they must translate this aspiration into reality by formulating economic and social policies that provide citizens with a decent standard of living.
4. Political stability may be influenced by a set of factors and indicators that vary from one society to another, each contributing differently to the degree of stability.
5. The stability of political systems is closely linked to the stability of their citizens; such systems cannot maintain their own stability without social stability, and they must avoid exclusionary or marginalizing policies, or any practices that may create a gap between individuals and authority.

المصادر:

أولا: القران الكريم

1-القران الكريم، سورة إبراهيم، الآية 29.

2-القران الكريم، سورة البقرة، الآية 36.

ثانيا: الكتب

1- المشرق، دار، المنجد الابجدي، ط5, (بيروت: دار المشرق ,1986).

2- زيتون، وضاح، المعجم السياسي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2010).

3- الخزرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، (عمان: دار مجدلاوي ,2004).

4- هيجوت ،ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ،2001).

5- العيثاوي، وسام حسين علي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).

6- الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته، (بيروت: الدار العربية للعلوم ،2005).

7- بن نوى، حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015).

8- هنتنجتون، صمويل، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة: حسام نايل، (بيروت: دار التنور للطباعة والنشر،2016).

9- المهدي، محمد، علم النفس السياسي: رؤية مصرية عربية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007).

10-حسين، هبة علي،" دولة العراق: مقومات البناء وتحدياته بعد عام 2003"، في: مثنى فائق مرعي، رؤى خليل سعيد، بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، (بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية، 2021).

11-بو الشعير، سعد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، ط12، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).

12-زرتوقة، صلاح سالم، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب (النمط الوراثي- النمط الانقلابي -أنماط أخرى "1950-1985")، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992).

13- حبيب، رفيق، تفكيك الديموقراطية، (القاهرة: دار الشروق، 1997).

14-الشرقاوي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشروالتوزيع،1998).

15-سليمان، حسن سيد، المدخل للعلوم السياسية، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2018).

16- الخطيب، نعمان احمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط7(عمان: دار الثقافة، 2011).

17- الشكري، علي يوسف، مبادئ القانون الدستوري، (بابل: مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2011).

18- سليمان، حسن سيد، المدخل للعلوم السياسية، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2018).

19- رضوان، عبير بسيوني، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،2012).

20- المعتصم، حيدر مثنى، العنف السياسي تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019).

21- علاوي، صفد عبد العزيز حمادي، المواطنة ودورها في بناء الدولة المدنية الحديثة دراسة مقارنة، (الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، 2019).

الدوريات العلمية:

1 – ردايدة، رمزي ،"أثر مستوى الاستقرار السياسي على التنمية المستدامة: دراسة حالة دول ثورات الربيع العربي (2018-2006)"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية- سلسلة العلوم الإنسانية، العدد2(الاردن: 2022).

2 – هادي، سهيلة،" الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقق"، دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3(الجزائر:2018).

3 – الحنفي، عبد الرؤف احمد، " الاستقرار السياسي والأمني واثره على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 40،(دمنهور: 2023).

4 – يحيى، احمد عبد القادر احمد، "محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد16، (الإسكندرية: 2023).

5 – العكيلي، زيد عدنان محسن، امير مالك مليوخ، "مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام 2005 أنموذجا)"، مجلة قضايا سياسية، العدد 48-49(بغداد: 2017).

6- عامر، حسين عبد فياض،" ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 27(بغداد: 2014).

7 -بوعافية، محمد الصالح، " الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، دفاتر السياسية والقانون، العدد15(الجزائر: 2016).

8 -عبد المولى، حسن فتحي، " الاستقرار السياسي: المفهوم – الأنماط- المؤشرات"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، العدد4(الجيزة: 2023).

9 – حسن، سعد محمد،" تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014م"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد7، (قطاع غزة:2023).

10 – فيحان، وسن هادي فيحان، الأسدي، يوسف علي، " تحليل مؤشرات الاستقرار السياسية والاقتصادية في العراق وفق معايير المؤسسات الدولية العالمية للمدة (2020–2003)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد70(البصرة :2023).

11 – باني، مرعي عمر مسعود، "العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد4(الإسماعيلية: 2017).

الصحف:

1– العبيدي، مثنى فائق ، "ثلاثة سيناريوهات مستقبلية: والاستقرار السياسي لم يتحقق منذ 1921"، العدد 124(جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2017)، متاح على: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4273:1921&catid=3355&Itemid=17 ، تاريخ الاطلاع 9 كانون الثاني 2025.

الرسائل الجامعية:

1– احمد، دعاء مثنى، " النخب السياسية وأثرها في استقرار النظام السياسي العراقي بعد عام 2005"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2020.

المصادر الأجنبية:

1- ARUSYAK ALEKSANYAN, political stability of newly independent countries under conditions of modernization: Armenia, Georgia, Azerbaijan, Russia, Belarus, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Ukraine, Moldova,(YEREVAN: Yerevan state university press,2018).

References:

First: The Holy Quran

1- The Holy Quran, Surah Ibrahim, Verse 29.

2- The Holy Quran, Surah Al-Baqarah, Verse 36.

Second: Books

1- Al-Mashreq, Dar Al-Munjid Al-Abjadi, 5th ed., (Beirut: Dar Al-Mashreq, 1986).

2- Zaytoun, Waddah, The Political Dictionary, (Amman: Osama Publishing and Distribution House, 2010).

3- Al-Khazraji, Thamer Kamel Muhammad, Modern Political Systems and Public Policies: A Contemporary Study of the Strategy of Power Management, (Amman: Majdalawi Publishing House, 2004).

4- Higot, Richard, The Theory of Political Development, translated by Hamdi Abdel Rahman and Muhammad Abdel Hamid, (Amman: The Scientific Center for Political Studies, 2001).
5- Al-Aithawi, Wissam Hussein Ali, Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003 (Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, 2018).
6- Al-Saffar, Hassan Musa, Political and Social Stability: Its Necessity and Guarantees (Beirut: Arab Scientific Publishing House, 2005).
7- Bin Nawa, Hassan, The Impact of Minorities on the Stability of Political Systems in the Middle East (Alexandria: Al-Wafa Legal Library, 2015).
8- Huntington, Samuel, The Political System in Changing Societies, translated by Hossam Nayel, (Beirut: Dar Al-Tannour for Printing and Publishing, 2016).
9- Al-Mahdi, Muhammad, Political Psychology: An Egyptian-Arab Perspective (Cairo: Anglo-Egyptian Library, 2007).
10- Hussein, Hiba Ali, "The State of Iraq: Foundations and Challenges of Construction after 2003," in: Muthanna Faik Mar'i, Ru'ya Khalil Sa'id, Building the State of Iraq: Conflicting Currents and Future Visions, (Beirut: Al-Radwan Cultural Foundation, 2021).
11- Bou Al-Shaer, Saad, Constitutional Law and Comparative Political Systems, Vol. 1, 12th ed., (Algeria: Office of University Publications, 2013).
12- Zartouqa, Salah Salem, Patterns of Seizing Power in Arab States: A Study of Methods (The Hereditary Pattern, the Coup Pattern, and Other Patterns, 1950-1985) (Cairo: Madbouly Library, 1992).
13- Habib, Rafiq, Dismantling Democracy, (Cairo: Dar Al-Shorouk, 1997).
14- Al-Sharqawi, Suad, Political Systems in the Contemporary World (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, 1998).
15- Suleiman, Hassan Sayed, Introduction to Political Sciences (Khartoum: Africa International University Press, 2018).
16- Al-Khatib, Numan Ahmed, The Mediator in Political Systems and Constitutional Law, 7th ed. (Amman: Dar Al-Thaqafa, 2011).
17- Al-Shukri, Ali Yousef, Principles of Constitutional Law (Babylon: Dar Al-Sadiq Cultural Foundation, 2011).

18- Suleiman, Hassan Sayed, Introduction to Political Sciences (Khartoum: Africa International University Press, 2018).
19- Radwan, Abeer Bassiouni, The Identity Crisis and the Revolt Against the State in the Absence of Citizenship and the Rise of Sectarianism (Cairo: Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, 2012).
20- Al-Moatasem, Haidar Muthanna, Political Violence: Newspaper Analysis of the Phenomenon of Terrorism and Violence, (Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2019).
21- Alawi, Safad Abdul Aziz Hammadi, Citizenship and Its Role in Building the Modern Civil State: A Comparative Study, (Alexandria: Dar Al-Kutub wal-Dirasat Al-Arabiyya, 2019).
Scientific Journals:
1- Radaideh, Ramzi, "The Impact of the Level of Political Stability on Sustainable Development: A Case Study of the Arab Spring Revolution Countries (2006-2018)", Jordanian Journal of Applied Sciences - Humanities Series, Issue 2 (Jordan: 2022).
2- Hadi, Suhaila, "Political Stability: A Study of Indicators and Verification Factors", Studies and Research, Arab Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 3 (Algeria: 2018).
3 - Al-Hanafi, Abdul Raouf Ahmed, "Political and Security Stability and Its Impact on Economic Stability," Journal of Jurisprudential and Legal Research, Issue 40 (Damanhour: 2023).
4 - Yahya, Ahmed Abdel Qader Ahmed, "Determinants of Armed Internal Conflicts in Political Systems: A Theoretical Study," Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Sciences, Issue 16 (Alexandria: 2023).
5 - Al-Akeili, Zaid Adnan Mohsen, and Amir Malik Maliukh, "Components and Obstacles to the Effectiveness of the Political System (Iraq after 2005 as a Model)," Journal of Political Issues, Issues 48-49 (Baghdad: 2017).
6 - Amer, Hussein Abdul Fayyad, "The Phenomenon of Political Instability in Third World Countries," Wasit Journal of Humanities, Issue 27 (Baghdad: 2014).
7 - Bouafia, Mohamed Al-Saleh, "Political Stability: A Reading of the Concept and Objectives," Political and Legal Notebooks, Issue 15 (Algeria: 2016).
8 - Abdel-Mawla, Hassan Fathi, "Political Stability: Concept, Patterns, and Indicators," Journal of the Higher Institute for Qualitative Studies, Issue 4 (Giza: 2023).
9 - Hassan, Saad Mohamed, "The Impact of Extremism on Political Stability in Iraq after the Events of 2014," Ibn Khaldun Journal of Studies and Research, Issue 7 (Gaza Strip: 2023).

10 - Fayhan, Wasan Hadi Fayhan, and Al-Asadi, Youssef Ali, "Analysis of Indicators of Political and Economic Stability in Iraq According to the Standards of International Institutions for the Period (2003-2020)," Journal of Economic Sciences, Issue 70 (Basra: 2023).
11 - Bani, Marai Omar Masoud, "The Relationship between Political Stability and Political Development," The Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Issue 4 (Ismailia: 2017).
Newspapers:
1- Al-Obaidi, Muthanna Faiq, "Three Future Scenarios: Political Stability Has Not Been Achieved Since 1921," Issue 124 (Jeddah: Gulf Research Center, 2017), available at: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4273:1921&catid=3355&Itemid=17, accessed January 9, 2025.
University Theses:
1- Ahmed, Duaa Muthanna, "Political Elites and Their Impact on the Stability of the Iraqi Political System after 2005," unpublished master's thesis, University of Baghdad, Baghdad, Iraq, 2020.